**الجامعة الجزائرية وإشكالية التنمية:**

**مقاربة تفكيكية في سوسيولوجيا العلاقة**

**د. بووشمة الهادي**

**المركز الجامعي بتامنغست**

[**elhadibououchma@gmail.com**](mailto:elhadibououchma@gmail.com)

**د. عزوزي عبد المالك**

**جامعة الصديق بن يحي- جيجل**

[**azzmalekouzi@yahoo.fr**](mailto:azzmalekouzi@yahoo.fr)

* **تقديم:**

لا يختلف اثنين في أن الجامعة قاطرة المجتمع، وهي حقل أساسي في إنتاج الرأسمال المعرفي لمجتمعاتها، كما يمكن تعريفها بالبنية الأساسية والمهمة في النسق المجتمعي العام، للدور المنوط بها كفاعل ينتج شروط التحول والتغير المعرفي- السلوكي والقيمي، المادي والمجتمعي بصفة عامة، غير أنه بمثلما يمكن للجامعة أن تؤثر ايجابيا في النسق المجتمعي العام، فإن لهذا الأخير دور مؤثر أيضا سواء منه الايجابي أو السلبي، ولعل في الأزمة المجتمعية والتنموية اليوم بالجزائر والعديد من البلاد العربية ما يعكس جزءا هاما من واقع المؤسسة الجامعة كمؤسسة بدورها تعرف هذا التأزم.

إن أهمية الجامعة كبينة أساسية فاعلة في النسق العام للمجتمع اليوم، تتطلب ضرورة توفر مناخ وجو محيط يسهل استثمار الرأسمال المعرفي والإبداعي في الرأسمال المجتمعي (الاقتصادي والاجتماعي...) لمجتمعاتنا، فسيرورة التفاعل بين البنى المجتمعية المختلفة والجامعة تدفع إلى ضرورة استثمار هذه السيرورات الرمزية والمعيارية والعقلية المنتجة بين جدران ومخابر ومكتبات جامعاتنا، والمنتهية بحصول على شهادة وحلم هادف لأنتجة المعرفة في الواقع القيمي والمادي للنسق المحيط.

ومنه يمكن أن تتحول الجامعة في تصورنا من تلك الشجرة المثمرة إلى كينونة تاريخية واقعية ومستقبلية، حية ومبدعة لطرق وسبل التنمية المستدامة لبقية أنساق المحيط المجتمعي بها، تثمر معرفة وعقول بشرية خلاقة وفاعلة في صناعة موارد الاستهلال الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والقيمي لمجتمعاتنا، لكن إذا كان هذا هو الدور الحقيقي المنوط بالجامعة في أي مجتمع، فهل حققت الجامعة الجزائرية اليوم هذا الدور؟، وما هو موقعها من خريطة التنمية والتغيير في المحيط السوسيو اقتصادي بجزائر اليوم؟.

**أولا: الجامعة الجزائرية وإشكال التنمية:**

بداية يمكننا أن نتساءل عن تأثيرات المحيط الداخلي والخارجي في توجيه دور الجامعة اليوم، خصوصا في ظل محاولة لعولمة المعرفة والتعليم الجامعي بما يواكب الشروط المجتمعية العالمية بصفة عامة؟؟

من جهة أخرى نتساءل ضمن هذا العمل عن الكيفيات التي يمكن بها للجامعة الجزائرية اليوم أن تؤدي الدور التنموي المؤثر في تغيير محيطها المجتمعي العام، والخروج من موقع المؤثر فيه من الجو السياسي والاجتماعي المتأزم المحيط بها، والذي كان من نتائجه استمرار أزمة الجامعة الجزائرية في تفاعلها مع المحيط الداخلي، ونزيف لكوادرها نحو مجتمعات خارجية.

إنه رغم كل التجارب الإصلاحية البرنامجية والهيكلية التي مرت بها الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم، فإن واقع الحال يجعل من هذا غير ذي جدوة فاعلة في تغيير المحيط، نتيجة وجود إرادة معوقة حولت الجامعة لمجرد هيكل لتكديس طالبي الشهادات، وحالت دون التفاعل المنتج بين الجامعة ومحيطها.

إن التسارع الحاصل اليوم في تغيير الأنظمة التعليمية بالجامعة، ونقلها من أنظمة كلاسيكية كما تكنى إلى تعليمية جديدة بجامعاتنا "*ليسانس – ماستر – دكتوراه*" للحاق بالركب العالمي([[1]](#footnote-2))، يعكس لنا بدوره حقيقة التأثيرات والتخبط المسلط الذي تعيشه الجامعة الجزائرية.

فمنذ أكثر من عشرة سنوات اتجهت الإرادة السياسية للبلد ممثلة في توجيهات رئيس الدولة شخصيا للنظام التعليمي بجامعاتنا، ودعوته المباشرة إلى تبني النظام التعليمي العالمي الجديد "L.M.D" اعتبارا حسب خطاباته لحجم الفجوة الحاصلة اليوم بين الجامعة الجزائرية ومحيطها([[2]](#footnote-3))، غير أن رؤية ذلك كإستراتيجية لتكثيف التفاعل بين الجامعة ومحيطها والرفع من المستوى المعرفي التي تقدمه الجامعة لطلبتها وكوادرها، لا نظنه مرتبط بتغيير صوري للنظام التعليمي الكلاسيكي بواحد جديد، ما لم يصاحب بتغيير جذري وتنموي لكل مكونات الجامعة والمشرفين على الاستثمار فيها وإدارتها، مع الصهر على تفعيل دورها التنموي في النسق المجتمعي العام، بما يكفل لها الاستمرار وتوصيل معارفها للميدان الواقعي بنظمه المختلفة.

في الأخير نتساءل بالقول هل يمكن اليوم أن يكون للمحيط وعي بإمكانيات تأثير الجامعة في صناعة وتنمية النظم المحيطة بها وتغييرها نحو الأحسن؟.

ألا يوحي واقع العلاقة اليوم بين الجامعة والتنمية من جهة والمحيط المجتمعي (السوسيو اقتصادي بالخصوص) من جهة أخرى بأزمة تواصل واستثمار بينهما؟

إذن، كيف يمكن تجاوز أزمة اللا تواصل بين منظوماتنا المعرفية (الجامعة) والمجتمعية (المحيط..)؟ وما هي الكيفيات التي يمكن أن تبنى عليها العلاقة بين الجامعة حاضرا ومستقبلا كنسق إبداعي – معرفي - فكري وحاجيات المحيط المجتمعي ببناه المختلفة؟.

**ثانيا: أهمية الجامعة وتفاعلها مع المحيط المجتمعي:**

تمثل الجامعة رافد أساسي ومهم في التفاعل مع محيطها المجتمعي العام خصوصا منه الاجتماعي والاقتصادي للارتباط النسقي من حيث الابداع والتنمية والانتاج بهذين الحقلين، فهي إلى جانب اعتبارها المؤسسة الاجتماعية المتميزة، فهي معول أي تنمية أو أي تطور ينشده المجتمع.

إذن بهذا المعنى، الجامعة كانت ولا تزال مصدرا للمعرفة الابداعية، فهي أهم المؤسسات الاجتماعية، والأداة الأساسية في أي استثمار فاعل في الموارد البشرية، التي يمكنها أن تقود البلاد مستقبلا إلى التغير الايجابي لمواكبة العصر وتكنولوجياته([[3]](#footnote-4))، ومن هذا تتعاظم اليوم أهمية والجامعة وأدورها في كل المجتمعات العالمية، والجزائر في هذا السياق بذلت جهودا منذ الاستقلال للربط بين الجامعة ومحيطها نظير ما تمثله من قاطرة ومعول أي تحول ايجابي نحو التنمية المستدامة والتقدم في جميع المجالات.

إذن، تضطلع اليوم الجامعة بدور هام بطاقاتها البشرية المتمــيزة علميا في التفاعل مع المستجدات الحديثة والمعاصرة ومواكبة التطورات العلمية والعملية، وكذا لتميزها وخصوصياتها التنظيمية والإدارية، باعتبارها مصدرا للإنتاج الفكري ومؤسسة فاعلة وملائمة من أدوات التغيير والتطوير في المجتمع، ويتحول العاملون ضمنها والمتخرجين منها إلى طاقات إنمائية وقوى مسيرة ([[4]](#footnote-5)).

ولأجل ذلك وحتى تصبح الجامعة منتجة، عليها أن تربط بين البحث العلمي في إطارها وخدمة المجتمع الذي تنتمي إليه، وتؤمن لنفسها قدرا من الحرية الأكاديمية بما يمكنها من تنفيذ أهدافها، فالجامعة المنتجة هي التي تنتج المعارف من خلال البحث العلمي وتطبقها في المجتمع، ومن هنا فإن جامعتنا مطالبة بتحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية([[5]](#footnote-6)).

في هذا السياق كان الاستحداث التاريخي لمؤسسة الجامعة لتقود قاطرة الابداع والتنمية في المجتمعات الانسانية، ومع الزمن تعاظم دورها في خدمة المجتمع، وقد عُرّفت هذه الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها من طرف كلا من **شانون** (**SHANON**) و**شوفليد** (**SHOEFELD**) بأنها " نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة ، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة([[6]](#footnote-7)).

تحقيق هذه التطلعات لا يمكن أن يحصل في بلادنا إلا عبر قناطير تطوير التعليم عموما والجامعي خصوصا، ولذلك سنتطرق في هذا العنصر الذي يلحق إلى التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي في الجزائر في نسقه التعليمي وفي علاقته بالمحيط، وسنحاول أن نلتفت إلى "المجهودات التي بذلتها وتبذلها الدولة الجزائرية ممثلة في مؤسساتها الرسمية من أجل إعطاء دفعة للتعليم العالي بهدف مواكبة التطورات العالمية الحاصلة من جهة ومن جهة أخرى تطوير وتنمية المجتمع الجزائري"([[7]](#footnote-8)).

**ثالثا: الجامعة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية:**

هناك علاقة نسقية بين الجامعة والتغير، فهذه المؤسسة بقدر ما أسست لتؤثر في مجرى الأحداث والتطورات وتصنع التقدم والابداع، فإنها بدورها أصبحت تتلقى التأثير، وفي هذا السياق إن التغيرات الاجتماعية المحيطة بمؤسسة الجامعة تؤثر بدورها في الجامعة مثلما تلقى التأثير.

إذن، الجامعة بما تمثله من فضاء للمعارف، وما توفره من تعليم عالي، أصبحت أما حتمية الاصلاح لنظامها التعليمي بما يواكب ويتلاءم مع الاحتياجات التنموية على مستواها السوسيو اقتصادي خصوصا، إضافة مختلف القطاعات الأخرى، التي تتأثر ايجابيا بتطور النسق الجامعي وتنخفض قدراتها الابداعية والانتاجية والتطويرية، بضعف النسق الجامعي ونظامه التعليمي، إذن، إن مشاركة هذا النسق في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته، أصبح أمرا ملحا، وهذا لن يتأتى إلا بتجذير مزيدا من المعارف والقدرات الابداعية في هذا النسق خصوصا على مستواه التعليمي.

في هذا السياق عرف المجتمع الجزائري بعد السنوات الثلاثة من الاستقلال وخصوصا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تغيرات عميقة([[8]](#footnote-9)) خصت جميع المستويات وكان أهمها ذلك الذي مسّ المستويين السياسي والاقتصادي، فالمستوى السياسي عرفت من خلاله البلاد الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، أما على المستوى الاقتصادي فعرفت إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري ومراجعة أساليبه في إطار التوجه الذي كان يسير بخطى نحو اقتصاد السوق، كل هذا فرض على الجامعة الجزائرية تحديات جديدة، وأدى إلى ضرورة تفعيلها بما يواكب التغيرات المحيطة والخطط التنموية التي رسمتها السلطة.

فالجامعة في العالم كانت ولاتزال أهم المؤسسات الاجتماعية ذات الدور الريادي في التنمية والتطوير والابداع، ولذلك كان لابد أن يلتفت إليها مختلف الفاعلين في الحقل السياسي الجزائري، لأجل إعادة تنظيمها وهيكلتها وإصلاح برامجها ومضامينها بما يتوافق ودورها الريادي والنخبوي في علاقتها بالمحيط بمختلف أنساقه وخصوصا منه النسق السوسيو اقتصادي، ولأجل أن يتحقق هذا، فإن على الإرادة السياسية والتسييرية بالبلاد ترك الجامعة تعمل وتفعل حضورها العلاقاتي بالمحيط، مع توفير لها جو الحرية الأكاديمية والتخلص من كل هيمنة سواء كانت سياسية، إيديولوجية، ثقافية([[9]](#footnote-10))، مع الدعم الفيزيقي والمالي من خلال تخصيص اقطاع مالي مهم من الدخل الوطني الخام، على غرار بلدان العالم التي خرجت من التخلف، كل هذا لو تحقق سيمكن الجامعة من رفع التحديات وستعود معه لقاطرة فعل التغيير الايجابي والتقدمي والتنموي لمختلف القطاعات المحيطة بها.

في هذا السياق وكما هو معلوم عرفت الجزائر منذ السبعينات إلى اليوم تحولات مست جميع المستويات والأنساق وبوتيرة سريعة ومكثفة وكان أهم ذلك هو التحول الذي مس " التصنيع، التعمير، الديمغرافيا والحجم السكاني، وكذا ارتفاع نسب التمدرس وعدد المتمدرسين في جميع الأطوار...)، كل هذا أفرز بدوره إشكاليات خطيرة وخلق اختلالات واضطرابات عديدة عرفتها مختلف الأصعدة والقطاعات الأخرى.

هذا الاشكاليات كشفت أن المجتمع الجزائر كان ولا يزال غير مُهيء بعد لمواجهة مثل هذه الهزات السريعة والارتدادية، فرغم توظيف التجارب العالمية مع القيام بعدد من الاصلاحات التنموية وفي مختلف القطاعات والسيادية خصوصا ومنها التعليم، إلا أن الجزائر فشلت فشلا ذريعا تطبيق ذلك، فبعد سياسة حرق المراحل اصطدمت السياسات المنتهجة بظروف تاريخية وحضارية وقيمية مختلفة([[10]](#footnote-11)) جعلت المجتمع الجزائري بعقليته وقيمه هذه غير متقبل لنماذجها في التطبيق، كل هذا أنتج فشلا آخر عمّ عديد المؤسسات الصناعية والاقتصادية المختلفة وكرّس إخفاقها المطرد نتيجة استراد نماذج جاهزة من مجتمعات أخرى، كما اتسع نطاق هذا التأزم ليمس سياسة الأسرة وكذا المنظومة التربوية والتعليمية سواء منها في الأطوار الثلاثة الأولى أو حتى في الجامعة، التي أصبحت بؤرة ومجال للتأثر بدل التأثير، بعدما أفرغتها سياسات التهديم من الداخل والخارج منذ الاستقلال، كل هذا هو نتيجة منطقية للسياسات التنموية الارتجالية وغير المخططة، التي تتخبط فيها جميع قطاعات المجتمع ومنها الجامعة الجزائرية.

إذن، إذا كان الفشل في التنمية المنتهجة والتي لم تسطيع مواكبة التغيرات المطردة والسريعة التي مست جميع المستويات، يتحمل جزؤه الهام الفاعل السياسي الذي يدير آلياتها، فإن الجامعة بدورها تتحمل جزءا من هذا الاخفاء والفشل، ومعه إن تحقيق تنمية فاعلة ومستديمة بالجزائر أو أي بلد يتطلب ضرورة تغليب البحث العلمي في كل النشاطات الممكنة للتقدم، في هذا السياق تتعاظم أهمية البحث العلمي في العالم المتقدم مقدار ما أحدثه من تطور وثورة مست مختلف المستويات والأنساق ومنها بالخصوص المجال الصناعي الذي شهد تطوره منذ القرن 18م إلى اليوم، وكل تطوراته والابداعات التي عرفها كان نتيجة وتجسيدا لتقدم البحث العلمي.

من هنا تبرز الأهمية التي حظيت بها الجامعة كحقل منتج للمعرفة والعلم وأهميته في صناعة التقدم والتطور والتنمية، ولذلك سارعت البلدان المتقدمة على عكس الجزائر ومن خلالها بقيت دول العالم الثالث في الربط المباشر للجامعة بمحيطها المجتمعي العام ومنه السوسيو اقتصادي خصوصا حتى تساهم من خلال ذلك في إشراك العلم والمعرفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية([[11]](#footnote-12))، التي لا يمكن أن تقوم على أسس صحيحة إن لم تستمد من قواعد سـلـيمة ومركزة على الخبرة العلمية، فالدول التي لا تولي للجـامعة والبحـث العـلمي الأهـمية التي تستحقها في برامجها التنموية وميـزانياتها يبقى موقعها ضعيفا في النظام الدولي وتبقى عاجزة عن مواكبة هذا النظام والقوانيـن التي تحكمه وتسيره في عصر أصبحت فيه الثروة العلمية متجددة باستمرار، ومن هنا تبرز أهمية الجامعة، من خلال وظائفها المتعارف عليها من إنتاج العلم والمعرفة وتكوين الإطارات وتأطير الباحثين، وما ينتج عن ضرورة علاقة هذه المؤسسة بالبحث العلمي وانعكاس هذه العلاقة على المجتمع ككل([[12]](#footnote-13)).

**رابعا: كرونولوجيا إصلاح التعليم العالي بالجزائر:**

كرونولوجية الإصلاح تبدأ مع لحظة الاستقلال، فبعد أن ورثت الجزائر وضعا كارثيا في مجال التعليم، وفي انتشار الأمية بين أبناء الفئة الغالبة من الشعب، اتجهت إلى التأسيس لعديد المؤسسات وفي مختلف الأطوار، أملا في الخروج من هذا الوضع الذي خلفه الاستعمار، من خلال استحداث منظومة جامعية جزائرية حديثة "تخلص المجتمع من المنظومة الموروثة عن الاستعمار، مع العمل على تطوير التعليم العالي بما يستجيب لمستجدات وطموحات المجتمع الجزائري نحو حياة أفضل"([[13]](#footnote-14)).

بالنسبة للبداية الفعلية للإصلاح فقد بدأ بشكل تقريبي مع نهاية الستينيات وبداية السبعينات وبالضبط سنة 1971، حيث اتخذت السلطة حينذاك حزمة إصلاحات هيكلية وبيداغوجية، أملا في مواكبة التحولات التي كانت تعرفها الجزائر من خلال الثورات الثلاث التي أطلقتها الدولة وتلخصت في الثورة الصناعية والزراعية والاجتماعية والثقافية، وتلبية حاجياتها([[14]](#footnote-15))، وقد استند هذا الاصلاح على عدد من المحاور الأساسية وهي:

1- ديمقراطية التعليم العالي بما يسمح ويمكّن ويمنح فرص أكبر لكل أبناء الجزائريين، حيث تطور عدد الطلبة المسجلين بين سنة 1962 و1963 إلى 2800 طالب وتطور هذا العدد خلال السنة الجامعية 1971- 1972 إلى 3600 طالب ليصل سنة 1977- 1978 إلى ما يقارب 63915 طالب([[15]](#footnote-16))، ووصل هذا الرقم سنة 1995 مثلا من إلى حدود 238400 طالب، كما اتجه إلى تطبيق نظام اللامركزية بالجامعة، ومعه ظهرت العديد من المراكز والجامعات بالعديد من المدن الجزائرية، إلا أنه رغم الايجابية في التطور الكمي إلا أن ذلك سرعانما أنتج معه مشاكل وأزمات مصاحبة منها انفجار طلابي ضخم كان من تبعاته الاكتظاظ بالأقسام مع ضعف في التأطير وفي التكوين والمستوى ([[16]](#footnote-17)).

2- جزأرة الهياكل والمناهج والاطار([[17]](#footnote-18)) من خلال محاولة إخراج الجامعة من عزلتها وتجديد هياكلها، من خلال إلغاء مثلا نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الاختصاصات على فروع تجمعها دوائر، وتأسيس معاهد وإنشاء لجان للتنسيق التربوي، وسن طريقة التربصات الميدانية لربط الجامعة بالمحيط وغيرها، أما من حيث المناهج فأتجه إلى استحداث أساليب تربوية جديدة مثل التكوين المندمج والمراقبة المستمرة للمعارف وتدعيم الحصص التطبيقية والموجهة وغير ذلك([[18]](#footnote-19))، ورغم هذا إلا أن مشاكل محتويات البرامج والتأطير الأجنبي (بين سنتي 1977 و1978) حيث كانت نسبة الأساتذة الأجانب تمثل 47% من مجموع الأساتذة بالجامعة الجزائرية خلال هذه الفترة)([[19]](#footnote-20))، كلها هذا كرس استمرار الأزمة رغم نسق الاصلاح الكمّي.

3- التوجه نحو التعليم التقني والتطبيقي وذلك لأجل سد حاجيات البلاد([[20]](#footnote-21))، حيث سعى القائمون على الاصلاح حينذاك إلى وضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة، ملحة إلى جانب إنشاء تخصصات تقنية جديدة لتدعيم عملية التنمية الجارية في البلاد.

4- التعريب([[21]](#footnote-22)) وهو آلية لجأت إليها السلطة حينذاك ومن خلالها القائمون على الاصلاح لأجل الانتقال من تدريس مختلف المواد والتخصصات بالجامعة من اللغة الفرنسية إلى العربية، حيث وصل تحقيق ذلك في 38 تخصصا لحوالي ثلث الطلبة المسجلين سنة 1978، رغم ذلك إلا أن نسق التعريب تعطل خصوصا مع نهاية الثمانينات خاصة في العلوم التكنولوجية والدقيقة والطب، وانتهت محاولات تعريب هذه العلوم إلى الفشل التام، بينما حققت العلوم الانسانية والاجتماعية والآداب التعريب الكامل لها([[22]](#footnote-23)).

هذا أنتج من ناحية أخرى قيام نمطين من الجامعات: جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة العلوم الانسانية والاجتماعية وكلتاهما لها فلسفة خاصة بها، ما عمق الفجوة بين اتجاهيين ايديولوجيين متناقضين ومتصارعين: الاتجاه الانساني والاتجاه التكنوقراطي، فالأول مثله المعربون والثاني مثله المتفرنسون، كل هذا خلق انقسام ايديولوجي وصراع بين الاتجاهين انعكس على بقية القطاعات وحتى المجتمع.

عموما إن ما يعاب على الاصلاحات في هذه الفترة أنها كانت مرحلية ولم تكن بالمستوى الذي كان مطلوبا ويسد حاجات البلاد ومجتمعها، حيث أصبحت الجامعة تسير فقط الأعداد الضخمة للطلبة الملتحقين بها، وتستجيب فقط للمشاكل الظرفية بدون تفكير في وضع سياسة جامعية موضوعية وبعيدة المدى([[23]](#footnote-24)).

بعد تقييم نتائج هذه الاصلاحات التي بدأت سنة 1971، اعترف القائمون على هذا الاصلاح بفشلهم في تجسيد حيثياته في الميدان، وانتهى هؤلاء إلى ضرورة تطهير الوضعية التي كانت عليها الجامعة في هذه الفترة وذلك بالرجوع إلى المقاييس العالمية في تنظيم مؤسسات التعليم العالي، وإرجاع الجوانب العلمية والبيداغوجية للتعليم إلى صلب المسعى، وإعطاء للتخصصات الأساسية دورا مركزيا في ظل استراتيجية سليمة لتطوير الجامعة([[24]](#footnote-25)).

فترة نهاية السبعينات حتى بداية الثمانينات لم تعرف أي تطورات إصلاحية في التعليم العالي، إلا أن سنة 1983 وحدها عرفت ظهور مشروع الخريطة الجامعية ،التي هدفت إلى تخطيط التعليم العالي إلى آفاق 2000 ، اعتمادا على احتياجات الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة، وذلك بمراعات اللامركزية في التكوين، تحقيق التوازن الجهوري، والقضاء على الفوارق وتحريك الاقتصاد، على الرغم من هذه الأهداف إلا أنها لم تنفذ للواقع في جميع الأطر الجامعية في علاقتها بسوق العمل نظرا لعدم توفر مناصب العمل حينذاك([[25]](#footnote-26))، خصوصا مع التأزم الأمني والاقتصادي والسياسي الذي عرفته البلاد بداية التسعينيات، وكذا رغم محاولات الإصلاح التي شاهدتها هذه الفترة.

استمر بعد ذلك نسق الاصلاحات الجامعية مع نهاية الثمانينات، وعلى الرغم من التطور الهيكلي للمؤسسات الجامعية كميا، إلا أن ذلك لم يصاحب بارتقاء نوعي في المعارف والابداع والبحث بالجامعة الجزائرية، أكثر من ذلك استمر انفصامها الداخلي والخارجي، ولم تجد آليات للنفاذ إلى المحيط، أمام هذا الوضع المتأزم عادت الدولة إلى نسق الإصلاحات الهيكلية والبيداغوجية الأخرى ابتداء من سنة 1989 وذلك من خلال مشروع استقلالية الجامعة، الذي جاء في نسق الاصلاحات التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، ظهر هذا المشروع بالضبط في نوفمبر سنة 1989وجاء في شكل سجل للسلبيات السائدة في الجامعة وخاصة فيما يخص تسييرها البيروقراطي وآثار ذلك على جميع جوانب المؤسسة، وبالتالي جاء للإصلاح العقلاني لسير الجامعة كمؤسسة عمومية في خدمة المجتمع.

تعرض هذا المشروع الاصلاحي لكثير من اللغط والنقد وأعتبر تنصلا للدولة وهروبا عن مسؤولياتها اتجاه الجامعة خصوصا في ظل الأزمة الاقتصادية حينذاك، كما أنه أعتبر تمهيدا لإدخال الجامعة الجزائرية في منظومة اقتصاد السوق، أي مثّل ذلك عند المنتقدين خطوة نحو خوصصة الجامعة وسيرها لقانون العرض والطلب وفي إطار المنافسة الاقتصادية.

اعتبرت فئات أخرى من المنتقدين هذا المشروع أنه لا يخدم المصالح الوطنية بل ويتراجع عن التعريب وعن الشخصية الوطنية، في حين اتجهت آراء بعض المنتقدين الآخرين إلى اعتبارهم أن هذا المشروع يخدم فقط المصالح الايديولوجية ولا يخدم الجامعة، لأن المحيط الاقتصادي الجزائري كان غير مهيأ لامتصاص خريجي الجامعات، ردت السلطة بإعلان عن وزارة خاصة بالجامعات عوضا عن الوزارة المنتدبة للجامعات لإظهار أن لا نية لها في التخلي عن تمويل الجامعة ولتهدئة الوضع المشحون حينذاك، موازاة مع ذلك تأسس المجلس الوطني للتعليم العالي (CNES) كاستجابة من طرف الدولة، لكن مع ذلك استمرت الدولة في التأسيس لمشروع استقلالية الجامعة، الذي اعتبرته خطوة حقيقية من خطوات الاندماج في اقتصاد السوق ومسايرة ما يحدث على المستوى العالمي([[26]](#footnote-27)).

نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998، شرعت السلطة في اصلاحات جديدة مست الجوانب الهيكلية خصوصا من خلال الانتقال من نظام المعاهد إلى الكليات، أما فيما يخص الجانب البيداغوجي فقد أدخل نظام جديد للتعليم الجامعي وهو نظام (LMD) ابتداء من السنة الجامعية 2004-2005 بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 04- 371 مؤرخ في 8 شوال عام 1425 الموافق لـ 21 نوفمبر 2004، والذي تضمن تقسيما وتنظيما للتعليم العالي على ثلاثة أطوار (ليسانس ثلاثة سنوات وماستر سنتين ودكتوراه ثلاثة سنوات) كل هذا في 8 سنوات بدلا للنظام القديم الذي كان يدوم 12 سنة من التعليم([[27]](#footnote-28)).

هذا النظام بدأ يعمم في الجزائر ابتداء من "سنة 2004-2005، وهو موجود اليوم بكامل الجامعات والمراكز الجامعية الجزائرية والمدارس التحضيرية، حيث يهدف هذا النظام إلى التوافق ومتطلبات التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وكذا تكوين الإطارات وإعدادها لمتطلبات سوق العمل أي متطلبات وحاجيات المجتمع"([[28]](#footnote-29)).

هذا النظام المتبنى في الإصلاحات التي عرفتها بداية الألفينات جاء استجابة للضغوط الخارجية للتكيف مع الواقع العالمي الذي تقوده أمريكا وأوروبا، في إطار عولمة التعليم، فنظام (ل م د) هو في النهاية هو نتاج للمنظومة التعليمية والتربوية الأنجلوسكسونية، التي خلقته ليتماشى مع متغيرات ومستجدات واقعها الاقتصادي المتطور جدا، في حين نختلف نحن في أن اقتصادنا يبقى متخلف ولا يتوافق مرحليا ونوعيا مع مخرجات هذا النظام القصير في مداه الزمني([[29]](#footnote-30))، والذي انتقده الجميع حد كتابة هذه الأسطر، والذين أجمعوا في اتفاق على أن الجامعة الجزائرية تعاني من الركود ومشاكل في الهيكلة والتأطير وغير ذلك من الصعوبات، التي تجعلها غير مهيأة لتطبيق هذا النظام([[30]](#footnote-31)).

إذا كان هذا يخص الجامعة، فإن علاقتها بالمجتمع يبقى الأمر الأبرز الذي كان لابد أن يؤخذ في الحسبان، فالمجتمعات الانسانية في العادة تؤسس جامعاتها انطلاقا من مشاكلها وتطلعاتها المختلفة وحاجياتها في جميع المجالات، فهي مفتاح التطور والابداع والمعرفة، وبالتالي ينظر لها كقاطرة دافعة للمجتمع ومؤسساته المختلفة، ولذلك تحديد أهدافها واتجاهاتها لا يمكن أن يكون بمعزل عنه، وعلى العكس في الجزائر فإنه رغم الاصلاحات العديدة والمتتالية منذ الاستقلال إلى اليوم للجامعة الجزائرية ولنسق التعليم وفي ربطها بالمحيط السوسيو اقتصادي، إلا أن ذلك فشل وعمت خلاله الأزمة جميع الأنساق، وفي خضمه لم تكن وتصبح الجامعة سوى نسق متأزم ومريض مثل بقية الأنساق المجتمعية الأخرى.

غير أنه بمثل نقدنا للإصلاحات التي تعرضت لها الجامعة الجزائرية فإننا نقر من جهة أخرى أنه لا ضرورة غير **اصلاح الاصلاح** من جديد لإخراجها من الأزمة التي لازمتها منذ إنشائها إلى يومنا هذا، على مختلف المستويات والأصعدة خصوصا في جانب علاقتها بالتنمية لمحيطها السوسيو اقتصادي، غير أن هذا **الإصلاح للإصلاح** لابد أن يمس الجامعة في جميع جوانب التسيير والمردودية المتعلقة بها وفي علاقتها بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن من شأن تحقيق هذا أن يؤدي بالجامعة إلى ضمان تكوين نوعي، يجيب على الطلب الاجتماعي، كما من شأن ذلك أيضا أن يحقق تطابق فعلي مع المحيط السـوسـيو- اقتصادي بتطوير التفاعلات المحتملة والممكنة بين الجامعة والعالم الذي يحيط بها.

من ناحية أخرى ذلك يمكنه أن يؤدي إلى تطوير ميكانيزمات التكيف المتواصل في تطور المهن، كما يدعم ويعزز وظيفة الجامعة الثقافية بترقية القيم العالمية التي تعبر عن الفكر الجامعي لاسيما تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الآخر، ويجعلها أكثر تفتحا على التقدم العالمي، المتعلق خاصة بالعلوم والتكنولوجيا، مثلما يشجع وينوع الشراكة الدولية حسب الصيغ الأكثر تعمقا، ويُرسي قواعد سلطة جيدة مؤسسة على المساهمة والتساند، ولأجل كل هذا كانت قد تبنت الجامعة الجزائرية إصلاحا للتعليم العالي كما سلف الذكر انطوى على محاولات توفير تكوين ذو نوعية من أجل أحسن التكيفات المهنية، وكذا توفير التكوين للجميع طوال فترة الحياة، والاتجاه نحو استقلالية المؤسسات الجامعية، وكذا انفتاحها على العالم، خصوصا من خلال تجربة نظام (ل م د)([[31]](#footnote-32))، الذي عُمّم بجميع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، وهدف إلى تلبية عدد من الأهداف الأساسية التي يمكن تلخيصها في تحسين نوعية التكوين الجامعي؛ ملائمة نظامنا للتعليم العالي مع بقية العالم؛ اقتراح مسالك تكوين متنوعة ومكيفة؛ تسهيل استقبال الطلبة وتوجيههم من خلال وضع كل الترتيبات لمرافقتهم، تثمين العمل الشخصي للطلبة، تشجيع انفتاح الجامعة على عالم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، توفير تكوين نوعي لمسايرة العصر، تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية وفق السير الحسن؛ المساهمة في تنمية البلاد ومن خلالها المجتمع([[32]](#footnote-33)).

**خامسا: الجامعة الجزائرية وتنمية المجتمع:**

إن الجامعة بما تمثله من فضاء للبحث والمعرفة والابداع فهي ترمي دوما إلى رفاهية الانسان وتحرص على كرامته، وتجري بروح المسؤولية اتجاه الأجيال الحاضرة والقادمة، ولذلك جاء استحداثها لأجل أن تلعب دورا في قيادة المجتمع، ولذلك حظيت دوما بالاعتراف الاجتماعي نظير ما كانت تخرجه من كفاءات وإطارات تقود مسيرة تنمية مجتمعاتها.

في الجزائر تطرح علاقة الجامعة بتنمية المجتمع من منظور مختلف بعض الشيء حتى وإن لا يمكن القطع تماما مع دورها في اقتصاد البلاد بعد الاستقلال، ولكن نتيجة للظروف التي تأسست في خضمها هذه الجامعة وما يحيط بها كل هذا كبح جهودها وأفرغها من أدورها التي كانت ستكون مهمة في نقل المجتمع الجزائري إلى مصاف التطور.

إذن المدلول لهذه العلاقة كان سيكون عميقا لو تركت وتمكنت الجامعة من التأثير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري في كل ما يخص مشاكله ومطامحه وتوجيهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالجامعة كانت دوما مؤسّسة للتكوين، تتلقى أهدافها من المجتمع الذي يمدّها بالمدلول الواقعي، وفي الحالة الجزائرية المختلف كان تضاربا بين التصورات التنموية للسلطة والجامعة التي كانت لها نظرياتها الخاصة، وهنا طرحت أزمة العلاقة بين الجامعة والسلطة ومن ثمة المجتمع.

في السياق ذاته وفي إطار الانفصال بين أبحاث الجامعة والمشروعات التي تبنتها الدولة لتطوير المجتمع ومنها تطوير الأرياف وتحسين مستوى الحياة بها، لم تهتم السلطة السياسية حينذاك مثلا "لتطبيق العلوم البيولوجية وعلوم الفيزياء لحل مشاكل الزراعة"([[33]](#footnote-34))، خصوصا أن المجتمع الجزائري كان ذا غالبية ريفية تمتهن الزراعة في نشاطاتها الاقتصادية ولكن للأسف أن البحث العلمي في هذه المجالات على بساطته لم يجد المنفذ للتطبيق.

يضاف لذلك المشاكل التي سنتطرق لها بالتفصيل في ما سيلحق من مباحث، حيث الجامعة معزولة في كثير من نشاطاتها عن المجتمع وأحواله وحاجياته، وعوض أن تكون قاطرة له ومؤثرة بشكل إيجابي فيه وفي طرائق تنميته وتطويره، ها هو المجتمع الجزائري يؤثر في الجامعة وللأسف بسلبياته ومشاكله وأزماته التي انتقلت إلى الجامعة وجعلتها مجرد هيكل مادي واجتماعي يجمع بين جدرانه فئات اجتماعية غير مخطط لها في تعليمها وتخريجها مع محيطها الخارجي سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي.

إذن، في الجزائر وبكل موضوعية تعرف الجامعة "قطيعة مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها، كما أن النظام الجامعي في حد ذاته لا يزال متحجّرا ثقافيا، نظرا لوجود نمط واحد من الجامعات الناتج عن عملية التسوية المطلقة بين جميع الهياكل الإدارية والتربوية التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مما أدّى إلى ظهور نمط واحد من التنظيم الإداري والتربوي، يهدف إلى التكوين عن طريق التعليم والتلقين والتقويم بالمراقبة المستمرّة المَفقدة للمرونة والتوزيع في أشكال العمل الجامعي، وانعدمت بذلك المراكز المتخصّصة في التكوين، الشيء الذي أدّى إلى الفصل بينها، منعكسا على الفكر العلمي الذي أصبح متجمّدا والجامعة التي أصبحت منغلقة على نفسها، فالطلبة في وقتنا الحاضر منحصرون في معاهدهم، متجاهلين ما يجري في المعاهد الأخرى، وهم بذلك معزولون عنها"([[34]](#footnote-35)).

هذا أثّر على نوع الشهادة التي يتخرّجون بها من حيث طابعها العلمي المحدود، ويخلق مفارقة واضحة بين ما تزعم الجامعة القيام به وبين ما هي عليه في الواقع([[35]](#footnote-36))، "فرغم أنّ الجزائر بذلت جهودا جبارة منذ الاستقلال إلى اليوم لتعميم التعليم والرفع من مستواه لتلبية الحاجات المتزايدة والطلب الكبير من أفراد المجتمع، الذين يعتبرون التعليم المخرج الوحيد من الوضع المتردي اجتماعيا واقتصاديا."([[36]](#footnote-37)) إلا أنّ مخطّط التعليم الجامعي يبيّن أنّ المعارف المتداولة غالبا ما تكون ترجمة بسيطة لمعارف غربية نظرا لتأثّره بالمحيط الجامعي الغربي، مستعيرا منه أسس برامجه وتنظيمه مما يجعله بعيدا عن المتغيّرات الأصلية لمجتمعنا، فاقدا لبيداغوجية جامعية خاصة، وهذا ما يجعل فكرة الجامعة عندنا غير واضحة لاسيّما في الجانب البيداغوجي، "وبهذا زادت حدّة الانتقادات الموجّهة لجامعتنا بغية الاهتمام بها وبالطالب الجزائري باعتبارهما خليّة في نسيج المجتمع، ورفض بقائها كحقل تجارب وكذا فتحها على محيطها الخارجي وجعلها عنصر تأثير حقيقي في المجتمع."([[37]](#footnote-38))، فالمجتمعات التي سبقتنا اعتمدت على جامعاتها ومخابرها الجامعية، فلا نرى أيّ بحث أو اختراع أو دراسة إلا وأنجزتها الجامعة أو بالتعاون مع الجامعة، "لكن مجتمعنا الجزائري عانى من هذا الجانب طويلا، خاصة أن الوضعية الاقتصادية له صعبة ومازال اقتصاده فتيا في جميع مجالاته، وهو سائر إلى نظام السوق"([[38]](#footnote-39)).

وفي إطار الصيغ الهيكلية المتجدّدة، وضمن الإصلاحات التي مسّت هذا الطور لربط التعليم باحتياجات سوق العمل، عرف التعليم توجّها يعمل على المددين القصير والطويل من أجل تكوين إطارات، "حيث يعتبر التعليم هنا عامل من عوامل التطور الاجتماعي والاقتصادي، كونه يُعنى بإعداد أهم رأس مال في المجتمع وهو الإنسان، وعليه، فإنّ نوعية هذا الأخير تنعكس على مختلف صوره وظائفه في المجتمع سلبا أو إيجابا، وبهذا يعدّ النسق التعليمي منطلقا قاعديا لكل ديناميكية اجتماعية فاعلة، كونه يحدّد الخبرات الإستراتيجية والمستقبلية للمجتمع، برسم معالم محدّدة ومضبوطة لسياسة تربوية تخضع لرؤية نقدية يتمّ فيها مراجعة نتائج الماضي وتشخيص معطيات الحاضر لمعرفة متطلباته، وما تفرضه تحدّيات المستقبل من خلال رؤية واضحة الأبعاد والأهداف"([[39]](#footnote-40))، لأنّه "لا تستطيع سياسة التربية أن تكون مناسبة إلا إذا أخذت في حسبانها كل الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية في عصرنا الحاضر."([[40]](#footnote-41)).

ختاما لهذا المبحث يبدو أنه في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجامعة ومع التحولات المتسارعة التي يعرفها مجتمعنا، أصبحت الجامعة غير ذا كفة في ميزان القوى مع المحيط الاجتماعي، ذلك أن تثمين دورها ومنتوجاتها "المعرفة والكفاءات التي يحملها خريجو الجامعات" لا تحظى بالاعتراف الاجتماعي، خصوصا في ظل عدم فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية مجسدة على مستوى سيطرتها على المشكلات المجتمعية التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري، فإذا أمعنا النظر في مخرجات ونوعية المنتوج الذي تقدمه الجامعة ندرك أسباب اللاتوازن مع الحاجيات والطلب الاجتماعي([[41]](#footnote-42)) ما يكرس الاتجاه نحو غياب كل تصور متكامل لنظام التعليم العالي والجامعة وفق مشروع مجتمعي مستقبلي شمولي.

**سادسا- الجامعة الجزائرية والتنمية الاقتصادية:**

تندرج مقاربتنا لهذا المبحث في تتابع لعلاقة الجامعة بتنمية المجتمع، التي رأينا من خلالها أنه لأجل اكتمال التحليل وفهم طبيعة العلاقة بين الجامعة والتنمية، لابد من إلحاق مقاربة أخرى لعلاقة الجامعة بمحيطها الاقتصادي وبالتنمية الاقتصادية خصوصا، باعتبار أن المعرفة أصبحت اقتصاد له دواليبه وأسواقه.

إذن، الجامعة بما تمثله من مؤسسة لإنتاج المعرفة المؤهلة أكثر من غيرها للتبلور داخلها وفي نفس الوقت النظريات والمقاربات والمناهج العلمية الأكثر ذيوعا، والأفكار والمشاريع والأبحاث الأكثر تجديدا ومغامرة والأقل انتشارا، وباعتبارها الفضاء المعرفي- المؤسساتي المفتوح الذي تتحاجج فيه التوجهات الفكرية والمدارس العلمية المتباينة، وتتولد داخله الكفاءات الأكثر عطاء وابداعا، والعقليات الأكثر عقلانية ومرونة وإرادة ومبادرة([[42]](#footnote-43))، فإن هذه هي الجامعة وهذا هو التأثير الذي يحتاجه المحيط اليوم، فما محل ذلك من علاقة الجامعة الجزائرية بالتنمية الاقتصادي من جهة وبمحيطها الاقتصادي من جهة أخرى؟.

بداية أودّ أن أقارب هذه العلاقة من زاوية علاقة الجامعة بالنمو الاقتصادي في الجزائر باعتباره المحدد والمؤشر على مدى التأثير والفعالية من دونها، واختصار سنبدأ بعلاقة الجامعة بالنمو الاقتصادي لنقارب من خلالها علاقة الرأسمال البشري بالرأسمال المادي بالمؤسسة الجزائرية، واختصارا دائما البحث عن دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، غير واضح وملتبس إن لم نقل منعدم، فمن خلال البيانات المتوفرة عن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والتي سجلت 2.5% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من (1962 إلى 1984) و 1,2% للفترة (1985- 1998) وحوالي 4% للفترة الممتدة بين (1999- 2007)[[43]](#footnote-44)، ونفس النسبة تقريبا للفترة الممتدة بين (2008-2017)، ندرك تماما بمجال لا يدعو للشك أن الأداء الاقتصادي في الجزائر مرتبط وإلى حد كبير بالريع البترولي، فكلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت معها موارد البلاد وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي والعكس، خصوصا في ظل استحواذ مداخيل البترول على ما يتراوح بين 95- 98% من مداخيل وإرادات الجزائر من العملة الصعبة.

في المقابل لهذا لا يتضح حجم الأداء الجامعي ومستواه وتأثيره في هذا النمو الاقتصادي، فرغم آلاف المتخرجين في مقابل آلاف الأساتذة والباحثين، تبقى الجامعة مجرد بناء هيكلي غير مؤثر في المحيط الاقتصادي الذي يحيط به، بل إنه برغم كل الاصلاحات مازال المشكل يطرح بحدّة في عدم تكيف الجامعة ومن خلالها التعليم العالي مع المحيط السوسيو اقتصادي ومنه بالخصوص سوق العمل، الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي أو انخفاضه، فلا توجد إلى اليوم العلاقة بين الجامعة والمؤسّسات، ولا تتحمّل الدّولة هذه المسؤولية ويزيد مشكل الكفاءة ومخرجات الجامعة الوضع تأزما([[44]](#footnote-45))، خصوصا في ظل انفصال بين المتلقى النظري للمتخرجين والحاجيات التطبيقية للمؤسسات ولسوق العمل.

هذا يمكن تشخيصه أكثر من خلال علاقة الجامعة بالطلب الاجتماعي، إذا الإشكال يُطرح من جانبين، فنجد أن القطيعة القائمة بين النسقين الجامعي والمجتمع ومن خلالها المحيط الاقتصادي يؤثر سلبا على تحديد الطلب الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية، فالمجتمع حسب الجامعيين لم يحدد طلبه بوضوح، والجامعة حسب المجتمع لم تعمل على البحث عن هذا الطلب لتبني على إثره برامجها ومنتوجها، مما انعكس على نوعية الشهادة التي أصبحت نظرية في غياب الانسجام بين الواقع الاجتماعي وما تنتجه الجامعة، فالتخصصات الأكاديمية لا تخدم كلها المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والانتاجية بدليل مؤشر بطالة الخريجين المتزايد كل سنة([[45]](#footnote-46)).

يضاف إلى هذا أن البحث العلمي الموجود في الجامعة الجزائرية لم يرق بعد إلى المستوى الذي يعطيها مكانة أفضل في مجتمعها وفي محيطها الاقتصادي وتنميته، فرغم أنه يشكل محورا أساسيا في تطويرها إلا أنه لم يأخذ مكانته الحقيقية داخلها، "كما أن الباحث الجزائري يبقى مهمشا في المجتمع الجزائري ولا يعتبر كفاعل أساسي فيه بدليل استعانة المؤسسات بالباحث الأجنبي كأول إجراء في حالة الاستشارة أو الاستفادة من خبراته ودراساته، وهي لا تلجأ إلى الباحث الجامعي الجزائري لتطوير خدماتها، كما أن الظروف التي يعيشها الباحث ذاتها تؤثر سلبا على قيامه بالدور المسند إليه، وتنعكس هذه الوضعية على المكانة التي يشغلها سواء داخل النسق الجامعي أو خارجه"([[46]](#footnote-47)).

وقد زاد انفصال الجامعة الجزائرية عن محيطها العام والسوسيو اقتصادي خصوصا وتنميته بعد تبنيها لإصلاحات غير نابعة من احتياجات المجتمع الجزائري واقتصاده، والتي كانت نتاج املاءات الدول الغربية والشراكة معها وفي إطار عولمة التعليم، والتي عكست وترجمت بوضوح في "تبعية المغلوب للغالب والأطراف بالمركز"([[47]](#footnote-48)).

بالنسبة لعلاقة الجامعة بالتنمية الزراعية، تطرح هذه العلاقة من زاوية أن الجزائر بلد زراعي، وعلى ضآلة ذلك فإنه يمثل النشاط الاقتصادي المهم، إلا أن نفس الأمر يطرح في علاقة الجامعة ومن خلالها التعليم العالي والبحث العلمي بالميدان الزراعي، فلا استفاد هذا الميدان من الخبرات والمعارف العلمية المكتسبة بالجامعة ولا قوة العمل في هذا الميدان من متخرجي الجامعة، فهذا الميدان عرف عزوف للجامعيين، الذين أغوتهم المكاتب المكيفة والعمل المأجور والمدينة، وهو ما ضيع على الجزائر إمكانيات ومعارف كان يمكنها أن تكون مؤثرة في تطور القطاع الزراعي.

الأمر نفسه ينطبق على علاقتها بالتنمية الصناعية، إذ رغم الوثبة العملاقة التي قامت بها الدولة الوطنية فترة السبعينات من خلال ما عرف بالثورة الصناعية، إلا أنه للأسف لم يتعد حجم العلاقة وتأثيرها بين تعليم مخرجات وأبحاث الجامعة الجزائرية أكثر من تشغيل المصانع وإدارتها، ولم يتعدها إلى تصميم الصناعة وبناء المصانع وصيانتها وتطويرها بالإبداعات والابتكارات والتحكم التكنولوجي الذاتي لمسايرة الغير، بل بقيت في تبعية مطلقة للأجنبي، إلى أن أغلقت أبوابها وفشل مشروع الثورة الصناعية وسرح العمال وعرضت للبيع، ومن بقي منها فقد أثقل كاهل الدولة ومثل عبئا ماليا لها([[48]](#footnote-49)).

أمام كل هذا تبرز إخفاقات الجامعة الجزائرية في التأثير والتفاعل والتنمية ويظهر ذلك أكثر على مستوى علاقتها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، فبغض النظر عن بعض ايجابياتها ولا سيما الكمية منها، فإنها تبقى مؤسسة استهلاكية للبرامج والمناهج المنتجة بالغرب ولو بعد انتهاء صلاحية ذلك عند منتجيها.

إذن، هذا جعل الجامعة الجزائرية تخفق في تحقيق الفعل التنموي والاندماج وسط المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وعوضا أن تكون مصدرا للتأثير في محيطها المجتمعي، أصبحت هي من يتلقى التأثير، فانتقلت سلبيات البيروقراطية والقيم الاتكالية والاستهلاكية المفرطة ومظاهر الفساد المختلفة إلى الحرم الجامعي، ومعها تحولت مهمتها إلى توزيع الشهادات عوضا عن تكوين الخبرات والكفاءات التي نحن أحوج لها([[49]](#footnote-50))، هذا الأمر أوصل الباحث الجزائري **لياس ميري** إلى نشر كتاب عنونه بـ " هل يجب غلق الجامعة؟" « faut-il fermer l’université » ([[50]](#footnote-51))، ولكي لا نطيل سنترك بقية الغسيل لمبحث مشاكل الجامعة والتعليم والبحث العلمي في الجزائر.

**سابعا: مشاكل الجامعة والتعليم الجامعي والبحث العلمي بالجزائر:**

باعتبار الجامعة أحد الأنساق المجتمعية فهي حتما تتأثر بالموجود في هذا المجتمع، في هذا السياق التطورات وكذا التحولات التي عرفتها الجزائر منذ استقلال الدولة الوطنية إلى اليوم انعكست بشكل أو بآخر على نماذج من التحول الذي مسّ الجامعة الجزائرية على مستوى عدد الطلبة الملتحقين بها وذلك كان نتاج طبيعي للنمو الديمغرافي المطرد الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال، والذي أثر لاحقا وبشكل سلبي على قدرة استيعاب المنشآت القاعدية المتوفرة، كما خلق ذلك الاكتظاظ وأثر بشكل سلبي على نوعية التأطير ونتائجه.

فرغم كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية والتي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، والتي مكّنت الجامعة الجزائرية من تجسيد في الواقع جملة من الأهداف منها وضع قاعدة قانونية تسير وفقها الجامعة الجزائرية، كما تمكنت من رفع نسبة التأطير الجزائري في مقابل الأجنبي وكذا تخريج دفعات كثيرة من الطلبة في كافة التخصصات كل هذا كان نتيجة للإصـلاح الذي تبنته الجزائر وحققت من خلاله جزأرة التعليم ودمقرطته وكذا مجانيته وتعريبه مع تنويع التكوين والتوجه إلى الجانب العلمي والتقني فيه، إضافة إلى تقليص الفوارق بين مختلف الشرائح الاجتماعية في مختلف المناطق الجغرافية وكذا بين الجنسين، في هذا السياق عرفت الخريطة الجامعية توسعا كبيرا مس أغلب ولايات الوطن([[51]](#footnote-52)).

رغم كل هذه الجهود وهذه الايجابيات إلى أن المؤسف الذي يبقى يعكر صوفها هو أن الجامعة الجزائرية تتخبط اليوم في العديد من المشكلات الحادة والمتنوعة، كما أن جامعاتنا رغم مسيرتها الممتدة إلى سنة 1909 فإنها "لم ترق بعد إلى مستوى أداء الجامعات في العالم المتقدم. وبقيت تعيش مشاكلها الداخلية المتعلقة بضغط عدد الطلبة وتدني المستوى وتزايد ظاهرة البطالة في اختلال واضح بين بين مخرجاتها وحاجيات سوق العمل"([[52]](#footnote-53))، وأمام هذا تفرض المستجدات والتحديات المعاصرة والمستقبلية على الجامعة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى ضرورة إصلاح وتحسين نوعية منتوجاتها ومخرجاتها حتى تواكب ذلك وتستجيب بإيجابية لحاجيات المحيط السوسيو اقتصادي ولشروط التنمية الشاملة والمستديمة عموما.

في هذا السياق يمكننا أن نلخص مشاكل الجامعة الجزائرية في مشاكل متعلقة بالتسيير البيداغوجيمن تماطل وتأخر انطلاق التدريس في الجامعة الجزائرية كل سنة، وكذا استمرار مشاكل التحويلات إلى نهاية السداسي الأول، إضافة إلى مشاكل تغيير الأفواج وفوضى في توزيع المقاييس وغيرها.

من ناحية إقبال الطلبة على التعليم والبحث، فإن "هؤلاء لا يبذلون جهدا كبيرا في ذلك، فقط ينحصر كل همهم في اجتياز الامتحانات دون التطلع إلى الحصول على أكبر قدر من المعلومات وأكبر المعدلات، أما الأساتذة فإنه تنعدم الحوافز التي تجعلهم يعملون أكثر ويبذلون الجهد المعتبر، مع التأكيد على الغياب التام للدراسات التقييمية لطريقة تقديم الأستاذ للدروس من جهة وللمعلومات التي يقدمها من جهة أخرى"([[53]](#footnote-54)).

بالنسبة للمشاكل الأخرى يمكن تعديدها بين "مشاكل متعلقة بالتسيير الإداري من قبيل البيروقراطية المعرقلة للبحث العلمي، مما يقف حائلا أمام إجراء البحوث وتثمينها خارج المحيط الجامعي، خصوصا في علاقة الجامعة بمحيطها السوسيو اقتصادي، هذا ما أبقى البحوث محصورة في أدراج الجامعة بعيدة عن التطبيق في المؤسسات الخارجة عنها"([[54]](#footnote-55)).

من المشاكل التي تتخبط فيها الجامعة الجزائرية والتعليم الجامعي أيضا "المشاكل المتعلقة بمخرجاتها منها المتعلقة بالجانب المعرفي المقدم، والذي يؤثر على طبيعة الشهادة الجامعية، التي يتحصل عليها الطالب، فلو تساءلنا حول ما تقدمه جامعتنا في مجال المعرفة، فهي بعيدة عن مسايرة تحولات المجتمع، خاضعة لمؤثرات سياسية، إيديولوجية، نفعية، عوض اعتمادها الجانب العلمي، مما أثر على المكانة التي تحتلها في المجتمع، فقد أصبحت الجامعة مجرد هيكل عالي لتجميع الطلبة لفترة من الزمن، دون المساهمة الفعلية في إنتاج المعرفة وأفراد فعالين في مجتمعهم، مما زاد اليوم من اغتراب هذه المؤسسة وساهم في تعميق ظاهرة البطالة عند المتخرجين الجامعيين الجدد"([[55]](#footnote-56))، ومن ثمة زاد ذلك في أزمتها وغيابها الكبير على ساحة التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالجامعة الجزائرية اليوم مجرد بناء، في حين تغيب وظيفيا عن أدوارها([[56]](#footnote-57)) سواء الداخلية أو في علاقتها بالمحيط المجتمعي.

من ناحية أخرى يبقى مشكل التعريب، مشكلا مستديما وحاضرا دائما في نسق التعليم العالي والجامعة بالجزائر، فلم تساهم سياسته، بل عجزت عن الإضافة الفاعلة في مختلف المشاريع التنموية التي عرفها البلاد، وهذا العجز عن الفاعلية يفسر أساسا بسوء تخطيط واستراتيجية لموضوع التعريب في الجزائر، حيث أُتخذ في إطار الاختيارات الايديولوجية –العروبية حينذاك للنظام السياسي، الذي اعتمده بصورة رسمية وارتجالية كان من تبيعاتها الصراع وتفكك الأواصر بين المعربين والمفرنسين، الذين وجدوا مشقة بالغة في ذلك نتيجة سياسة التعريب غير السلسة والمخططة بتدريج، فظروف الانتقال الثقافي لم تكن تسمح بالانتقال الجذري والفوري للجيل المثقف باللغة الفرنسية إلى الكتابة والحديث باللغة العربية، وهو ما كانت له تبيعات وخيمة كان أهمها أزمة أصابت اللسان الجزائري، انتقل أثرها بسرعة ليصنع أزمة فعلية بمدرجات الجامعة الجزائرية، ومعه لم تعد هذه الأخيرة النسق المؤثر في المجتمع، بل إن الجامعة اليوم هي فضاء يعيد إنتاج المظاهر والتناقضات السلبية التي يتخبط في وحلها المجتمع، هذا يعكس تناقضا صارخا وعكس تيار العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العالم، حيث الأولى هي قاطرة المجتمع في العادة، ولكن في الجزائر المجتمع وعلى العكس هو القاطرة والفاعل والمؤثر الذي يجر بالجامعة إلى مستنقعه وتناقضاته وأزماته، ولعل أبسط مثال عاكس لهذا التناقض الصارخ استخدام لهجات المجتمع بدل اللغة الأصل، وكذا إعادة إنتاج مختلف المظاهر الاجتماعية المتفشية بالمجتمع داخل أسوار الجامعة([[57]](#footnote-58)).

في سياق تعديد المشاكل دائما تطفوا إلى سطحها مشاكل أخرى متعلقة بغياب التقييم البيداغوجي لما يقدمه الأستاذ ويستقبله الطالب في كافة التخصصات، كما تعرف الجامعة مشاكل أخرى منها اللاتوازن بين مدخلاتها ومخرجاتهاخصوصا بين أعداد الطلبة الوافدين إليها والمتخرجين منها، وسوق العمل وحاجياته ومدى استيعابه لهؤلاء، وبالتالي الذي يحصل في مخرجاتها هو اللاتوازن الدائم بين العرض والطلب الاجتماعي([[58]](#footnote-59))، وكل ذلك هو نتاج للعلاقة المتأزمة بين الجامعة والمحيط خصوصا منه سوق العمل، حيث تغيب أي استراتيجية واضحة للتفاعل بينهما سواء في حاجيات السوق من التخصصات أو من حيث العدد الممكن اسقطابه سنويا في سوق العمل، إضافة إلى كل ذلك الانفصال الكبير بين محتوى التعليم الجامعي ذي التكوين النظري في معظمه ومقتضيات سوق العمل التطبيقية، مما أدى إلى عدم قدرة الجامعة الجزائرية على التلبية النوعية للتخصصات لصالح الطلب الاجتماعي، كل هذا جعل من الجامعة الجزائرية نسقا مغلقا غير منفتح على محيطه بل ومتقوقعا على نفسه، فكل قسم من أقسامه يواصل برامجه التقليدية دون الانفتاح على بقية الأقسام العلمية وتبادل المعرفة معها، وقد أمست نتيجة لهذا الهوة سحيقة بين مضامين التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل، فانعدم الارتباط إذن، بين تخطيطه وسوق الشغل وبالمحيط المجتمعي عموما، ما كرس القطيعة بين الجامعة والمجتمع، فسياسة التوظيف لا تتماشى مع سياسة التكوين الجامعي([[59]](#footnote-60))، كما أن مناهج التعليم العالي لا تواكب التطورات السريعة في ميدان العلوم والتقنيات ولا المتغيرات المتلاحقة في تقانة المعلومات والاتصال، ومن ثمة إن عملية تغيير المناهج في الجامعات أبطأ بكثير من التحولات المتلاحقة في سوق العمل، ولهذا فإن جامعاتنا متهمة بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين([[60]](#footnote-61)).

الأمر لا يختلف مع واقع البحث العلمي بالجزائر، فرغم التوسع الكمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المتخصص، إلا أن وضعه يظل متواضعا مقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في العالم النامي في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا بوصفها سلعا للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة، وفي ظل إكراهات الوضع تؤشر العديد من الاحصائيات لوضع متخلف وبائس للبحث العلمي، فالجزائر من نهاية التسعينات ومنتصف الألفينات لم تخصص إلا ما مقداره 0,27% من نتاجها الاجمالي للبحوث العلمية بينما تجاوزت هذه النسبة أكثر من 3% في البلدان المتقدمة، وهكذا لم تتجاوز حصة الفرد الجزائري من الانفاق على البحث والتطوير 1,5 دولار في السنة الواحدة.

في سياق متصل وعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة توزيع الباحثين المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية بالجزائر في السنوات الأخيرة نسبة 0,5%، مقابل 36,6% للأوربيين، ([[61]](#footnote-62)).

كما لم يزد عدد الباحثين الدائمين بالجزائر سنة 1996 عن 4000 باحث، وهو ما مثل 165 باحث لكل مليون جزائري، وهو رقم ضعيف مقارنة بالمعدل العالمي([[62]](#footnote-63))، يضاف إلى كل هذا مشاكل متعلقة بتدفق المعارف والتواصل مع العلم وحركة الترجمة الضعيفة للكتب والأعمال المختلفة، إضافة إلى ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الانتاجية وكذا النشاطات الابتكارية، وكل هذا هو نتاج لأزمتين يعرفهما نسق التعليم العالي ومن خلاله البحث العلمي إضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري ونمط المشروعات التقليدية التي تؤطره والتي تتبنى أساليب إنتاج قليلة للمعرفة بالمعنى الحديث ولا تسهم هي ذاتها في إنتاج المعرفة([[63]](#footnote-64)).

عموما يمكن تلخيص أهم المشاكل والمعوقات التي يتخبط فيها البحث العلمي وإنتاج المعرفة بالجزائر فيما يلي:

- البنية الاقتصادية والاجتماعية والعقلية الجزائرية حالت دون إنتاج المعرفة، وهذه الأخيرة كثيرا ما ارتبطت في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية.

- انعدام وجود منهجية واضحة للبحث العلمي، ومعها غياب وجود نظام مالي واضح وقار خاص بالبحث والعاملين فيه، فميزانيات التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر مقارنة ببعض الدول هي ضعيفة ولا ترقى إلى توفير الجو والامكانيات الضرورية المادية والرمزية لإنتاج المعرفة.

- الهرمية البيروقراطية المفرطة في مؤسسات البحث العلمي، حيث يتجه الولاء في هذه الأخيرة للإدارة بديلا عن الكفاءة العلمية.

- خضوع المؤسسات العلمية لاستراتيجيات السياسية والصراع على السلطة، وهذا يجد تفسيره في كون السلطة لا تشجع من المعرفة إلا ما يخدم مصالحها.

- نمط اقتصاد الريع كثيرا ما عزز التوجه نحو الاعتماد على الخبرة الأجنبية، ما انتهى إلى تهميش الطلب المحلي على المعرفة، وبالتالي غلق المجال أمام إنتاجها محليا، يضاف لها غياب مساعدة المؤسسات العامة والخاصة الاقتصادية والصناعية للبحث العلمي.

- طبيعة البحوث والدراسات على قلتها فهي لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية، يضاف لها انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي بالجزائر([[64]](#footnote-65)).

كل هذه العوائق تقف سدا منيعا اليوم أمام إمكانية تنمية البحث العلمي وإنتاج المعرفة واستغلال ذلك في تنمية المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إذن، وأمام كل هذه المشاكل والسلبيات سواء منها تلك التي تعلقت بالجامعة وبالتعليم العالي أو البحث العلمي فإنه لا نستغرب لذلك الانفصال بين الجامعة والمحيط، وبين العلم والمجتمع في الجزائر.

**ثامنا: ما العمل؟**

بداية يجب علينا أن ندرك أن أية استراتيجية ترمي إلى تحسين نوعية التعليم العالي وجودته، لابد أن تأخذ في النظر جميع العناصر: ماذا نعلم؟ وكيف نعلّم؟ وما مردودية ما نعلم؟ وأية ثقافة تعليمية نعتمد؟ كما ينبغي أن لا ننظر إلى التعليم العالي بوصفه قطاعا معزولا، وإنما بوصفه نظاما فرعيا في نظام أكبر هو المجتمع الذي نعيش فيه والعالم الذي يحيط بنا.

وأول الأعمال التي يجب أن تكون مفتاحا للحل نحو ايجابية دور الجامعة في الفعل التنموي وفي علاقتها بمحيطها هو أن تتوفر إرادة جماعية من طرف كل الفاعلين: السياسي والسلطوي أولا ثم الجامعة وأطرها وباحثيها، وثالثا الفاعلين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وإلا فإن عدم توفر ذلك لن يؤدي بالجامعة إلى الانفتاح وتحقيق التنمية وانتاج المعرفة وخدمة المجتمع.

ثانيا إن القطاعين العام والخاص مطالبين بدعم الجامعة ماديا ومعنويا وتوفير التمويل اللازم لبرامجها وللبحث العلمي الذي تضطلع به، وتمكينها من استقلالها الاداري وحريتها الأكاديمية، وفي مقابل ذلك يتوجب على الجامعة أن تعيد النظر في أهدافها بحيث تضع خدمة المجتمع وتنميته في مقدمة أهدافها، وتعيد النظر في إدارتها بحيث تختار قيادتها وفقا لمعايير مضبوطة، وتغير من هياكلها وأساليبها في ضوء التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، وأن تسعى إلى شراكة حقيقية مع الفاعلين الاجتماعين والاقتصاديين خارج حرمها الجامعي لخدمتهم، والاستجابة إلى احتياجاتهم، وترقية مستواهم الثقافي والمهني، وزيادة مردوديتهم الاقتصادية عن طريق البحث العلمي والتدريب المستمر والترجمة والتأليف، وأن تعمل على نشر المعرفة العلمية والتقنية وإشاعتها بين شرائح المجتمع المتنوعة باللغة الوطنية التي تفهمها الأغلبية الساحقة، وهكذا وحده يمكن للجامعة أن تقود عملية التنمية الشاملة([[65]](#footnote-66)) والمستديمة في الجزائرية وتؤثر بشكل ايجابي ودافع للتطور لمحيطها السوسيو اقتصادي والمجتمعي عموما.

* **خلاصة:**

علاقة الجامعة الجزائرية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية خصوصا وعلى صورتها الحاصلة منذ الاستقلال إلى اليوم تعكستها وتلخصها تلك النمطية والإرتجالية السياسية في صياغة برامج وإصلاحات الجامعة، فإذا سلمنا أنّ الدور الأساسي للجامعة يكمن في إعداد الإطارات اللازمة في جميع الميادين، وتنمية الأفكار بالبحث العلمي المتّصل بالواقع حيث يساهم في مختلف نشاطات المجتمع بما يؤدي إلى التغير المجتمعي من الأسوء إلى الأحسن، لكن في الجزائر العكس، الكفاءات العلمية والتقنية الجزائرية غير مستغلة نظرا للأوضاع السائدة في جامعاتنا لسوء التسيير وانعدام الحريات الأكاديمية، من حيث أنّها لا تهتم بمتخرّجيها ولا تعمل على ربط البرامج الأكاديمية بالتغيّرات التكنولوجية والعلمية، وهذا ما يبقيها في الإطار التقليدي، وفي عزلة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي رغم أنّه من المفروض أن يكون هناك اندماج بين إطاراتها والمجتمع.

إذن، جامعتنا لا تزال معزولة عن المجتمع، بل وتمارس فعل العزلة، الشيء الذي يجعلها عبارة عن هياكل وبناءات فارغة رغم أن العالم المعاصر يفرض عليها التفتّح على المجتمع والمحيط بها وممارسة وظيفتها التطويرية والابداعية والمعرفية، ورغم كل هذا الزمن الذي عاشته وتعيشه الجامعية الجزائرية فإنها لم تستفد من التجارب والاصلاحات التي عرفتها، فتضخّم الطلبة وكثرة الطلب الاجتماعي وكذا بطالة خريجي الجامعات الحاملين لشهادات لا يزال متواصلا، بل وبوتيرة كبيرة، ما يحتم عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة إعادة فرض وجودها عن طريق مخطّطات إعادة التنظيم وإعادة تعريف هياكلها وأهدافها انطلاقا من إعادة التنظيم المبرمج والموجّه نحو المستقبل، لأنّ واقع جامعتنا حاليا يبرز النقائص التي تتعلق بدورها من أجل إخراج المعرفة من حيّزها ونشرها في المحيط الخارجي مع تقليص المسافة بينهما من أجل إدماج الطالب في الحياة الوطنية، وهذا ما يحول دون إنتاج معرفة تجيب على القضايا الاجتماعية من خلال برامجها التكوينية، فهناك قطيعة بينها كمؤسّسة اجتماعية وبين المجتمع الجزائري، تظهر من خلال وضعية الطالب الذي يجد نفسه بين مجالين متباينين "داخل الجامعة وخارجها"، وكذا من خلال رؤية أفراد المجتمع لها باعتبارها مؤسّسة غريبة عنهم وعن اهتماماتهم وتحوّلات المجتمع عموما([[66]](#footnote-67)).

ولهذا كله، تحتّم الضرورة توجيه اهتمام المؤسسة الجامعية إلى ربط التكوين وفق طلب المجتمع في مختلف التخصّصات والتكيّف مع التحولات والتغيرات الاجتماعية في الجزائر من أجل الوصول إلى جامعة فعالة تتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري فتصبح بذلك مرجعا لحل مشاكله ومساهما فعالا في تغييره وتنميته الشاملة نحو الأحسن.

* + **البيبليوغرافية المعتمدة:**

1. **باللغة العربية:**

()- **بلحسين حواء**، "الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة والمدرسين"، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، اصدار كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.

(2)- **بودندان عبد الله**، الوصايــا في ظــل النظــام الجديــد ل.م.د بالجامــعة الجزائــريــة: دراسة ميدانية بجامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس -كلية التكنولوجيا أنموذجا- اشراف الدكتور بووشمة الهادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2014-2015.

(3)- **بومقورة نعيم**، "التكوين النقابي و دوره في تفعيل حركية الجامعة مع المحيط الاقتصادي الاجتماعي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010.

(4)- **حمانه البخاري**، تأملات في الدنيا والدين، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات السياسية والفكر بالجزائر، جامعة وهران، طبع بدار القدس العربي، الجزائر، ط1، 2012.

(5)- **خ. ع**، "إخراج الجامعة من أزمتها أولا..." على هامش المؤتمر العاشر للطلبة، الجزائر، المجاهد الأسبوعي، العدد 1981، من 20 إلى 27 جويلية 1998.

(6)- **تومي حسين**، " الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي والاخفاق الكيفي"، من مجلة دراسات اجتماعية، العدد 05، إصدار مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ، نشر وتوزيع الدار الخلدونية، القبة.

(7)- **تيايبية عبد الغاني**، "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010.

(8)- **التجيحي محمّد لبيب**، التربية والتقدّم الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1981.

(9)- **سموك علي**، "إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية: من أجل مقاربة سوسيو اقتصادية"، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006.

(10)- **القاسمي علي**، الجامعة والتنمية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط، 1998.

(1)-**كواش حسين**، "التعليم في الرّيف الجزائري"، المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع، عدد 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

(12)- **معتوق جمال**، " قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر"، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006.

(13)- **مساك أمينة**، "التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010.

(14)- **الطيب صيد**، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1992.

(15)- **صياد الصادق** ، "دور الجامعة في المجتمع"، أصداء جامعية، إصدارات المركز الجامعي تبسة، العدد3، مارس 2002.

(16)- **العياشي عنصر**، أي غد لعلم الاجتماع؟، من ندوة الجامعة اليوم، تنسيق وتقديم جمال غريد، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ((CRASC، وهران، ماي 1998.

(17)- **عمران عبد الرحيم**، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية: الاختيارات الكبرى، منشورات الموجة وطبع بمطبعة دار القرويين، المغرب، ط1، 1999.

(18)- **ولد خليفة محمد العربي**، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

**باللغة الأجنبية:**

(19)- GUERID Djamel, « l’Université entre Etat et Société », l’Université aujourd’hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998.

(20)- GUERID Djamel, « l’Université d’Hier a aujourd’hui », l’Université aujourd’hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998.

(21)- MAIRI Liés, faut-il fermer l’université؟, ENAL, Alger, 1994.

(22)- REMAOUN Hassan, « Université, Savoir et Société : le cas des disciplines sociales », l’Université aujourd’hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998.

1. ()- **بلحسين حواء**، "الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة والمدرسين"، مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، اصدار كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص 176-177. [↑](#footnote-ref-2)
2. ()- **نفس المرجع**، ص 177. [↑](#footnote-ref-3)
3. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 178- 179. [↑](#footnote-ref-4)
4. ()- **مساك أمينة**، "التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010، ص 03. [↑](#footnote-ref-5)
5. ()- **نفس المرجع**، ص 03. [↑](#footnote-ref-6)
6. ()- **تيايبية عبد الغاني**، "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010، ص 05. [↑](#footnote-ref-7)
7. ()- **بومقورة نعيم**، "التكوين النقابي و دوره في تفعيل حركية الجامعة مع المحيط الاقتصادي الاجتماعي"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول: الجامعة والنقابة بين التحولات والتطلعات، من تنظيم نقابة أساتذة التعليم العالي، الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ماي 2010، ص 02. [↑](#footnote-ref-8)
8. )(- GUERID Djamel, « l’Université d’Hier a aujourd’hui », l’Université aujourd’hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998, p 12. [↑](#footnote-ref-9)
9. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 04. [↑](#footnote-ref-10)
10. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 05. [↑](#footnote-ref-11)
11. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 05. [↑](#footnote-ref-12)
12. ()- **نفس المرجع**، ص 05- 06. [↑](#footnote-ref-13)
13. ()- **تومي حسين**، " الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي والاخفاق الكيفي"، من مجلة دراسات اجتماعية، العدد 05، إصدار مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ، نشر وتوزيع الدار الخلدونية، القبة، ص 32. [↑](#footnote-ref-14)
14. ()- GUERID Djamel, op-cit, p 26. [↑](#footnote-ref-15)
15. ()- **ولد خليفة محمد العربي**، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 209. [↑](#footnote-ref-16)
16. ()- **تومي حسين**، نفس المرجع السابق**،** ص 27. [↑](#footnote-ref-17)
17. ()- **ولد خليفة محمد العربي**، نفس المرجع، ص 213. [↑](#footnote-ref-18)
18. ()- **نفس المرجع،** ص 214. [↑](#footnote-ref-19)
19. ()- **تومي حسين**، نفس المرجع، ص 29- 30. [↑](#footnote-ref-20)
20. ()- GUERID Djamel, OP- cit, p 11. [↑](#footnote-ref-21)
21. ()- **ولد خليفة محمد العربي**، نفس المرجع، ص 220- 222. [↑](#footnote-ref-22)
22. ()- **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 30.

    - REMAOUN Hassan, « Université, Savoir et Société : le cas des disciplines sociales », l’Université aujourd’hui (actes de séminaire), coordination et présentation GUERID Djamel, Edition CRASC, ORAN, Mai 1998, p 53. [↑](#footnote-ref-23)
23. ()- **بلحسين حواء**، نفس المرجع السابق، ص 184. [↑](#footnote-ref-24)
24. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 31-32. [↑](#footnote-ref-25)
25. ()- **الطيب صيد**، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية، واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم اجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1992 ، ص 51. [↑](#footnote-ref-26)
26. ()- **بلحسين حواء**، نفس المرجع السابق، ص 185- 186. [↑](#footnote-ref-27)
27. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 202. [↑](#footnote-ref-28)
28. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 05. [↑](#footnote-ref-29)
29. ()- **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 33- 34. [↑](#footnote-ref-30)
30. ()- **بلحسين حواء**، نفس المرجع السابق، ص 203. [↑](#footnote-ref-31)
31. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 05- 06. [↑](#footnote-ref-32)
32. ()- **بودندان عبد الله**، الوصايــا في ظــل النظــام الجديــد ل.م.د بالجامــعة الجزائــريــة: دراسة ميدانية بجامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس -كلية التكنولوجيا أنموذجا- اشراف الدكتور بووشمة الهادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2014-2015، ص 27. [↑](#footnote-ref-33)
33. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 09. [↑](#footnote-ref-34)
34. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 09- 10. [↑](#footnote-ref-35)
35. ()- **نفس المرجع**، ص 10. [↑](#footnote-ref-36)
36. ()- **كواش حسين**، "التعليم في الرّيف الجزائري"، المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع، عدد 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص34. [↑](#footnote-ref-37)
37. ()- **خ. ع**، "إخراج الجامعة من أزمتها أولا..." على هامش المؤتمر العاشر للطلبة، الجزائر، المجاهد الأسبوعي، العدد 1981، من 20 إلى 27 جويلية 1998، ص 6. [↑](#footnote-ref-38)
38. ()- **صياد الصادق** ، "دور الجامعة في المجتمع"، أصداء جامعية، إصدارات المركز الجامعي تبسة، العدد3، مارس 2002، ص 7. [↑](#footnote-ref-39)
39. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 11. [↑](#footnote-ref-40)
40. ()- **التجيحي محمّد لبيب**، التربية والتقدّم الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية، الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1981، ص 101. [↑](#footnote-ref-41)
41. ()- **العياشي عنصر**، أي غد لعلم الاجتماع؟، من ندوة الجامعة اليوم، تنسيق وتقديم جمال غريد، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ((CRASC، وهران، ماي 1998، ص 12-13. [↑](#footnote-ref-42)
42. ()- **عمران عبد الرحيم**، الجامعة المغربية ورهانات الديمقراطية: الاختيارات الكبرى، منشورات الموجة وطبع بمطبعة دار القرويين، المغرب، ط1، 1999، ص 54- 55. [↑](#footnote-ref-43)
43. ()- **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 34. [↑](#footnote-ref-44)
44. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 18. [↑](#footnote-ref-45)
45. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 18-19. [↑](#footnote-ref-46)
46. ()- **نفس المرجع**، ص 19. [↑](#footnote-ref-47)
47. ()- **نفس المرجع**، ص 19. [↑](#footnote-ref-48)
48. ()- **تومي حسين**، نفس المرجع السابق، ص 36- 37. [↑](#footnote-ref-49)
49. ()- **نفس المرجع**، ص 37- 38. [↑](#footnote-ref-50)
50. ()- MAIRI Liés, faut-il fermer l’université؟, ENAL, Alger, 1994. [↑](#footnote-ref-51)
51. ()- **معتوق جمال**، " قراءة نقدية لأزمة التعليم العالي بالجزائر"، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006، ص 30. [↑](#footnote-ref-52)
52. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 11. [↑](#footnote-ref-53)
53. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 12. [↑](#footnote-ref-54)
54. ()- **نفس المرجع**، ص 12. [↑](#footnote-ref-55)
55. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 12. [↑](#footnote-ref-56)
56. ()- **معتوق جمال**، نفس المرجع السابق، ص 31. [↑](#footnote-ref-57)
57. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 12. [↑](#footnote-ref-58)
58. ()- **نفس المرجع السابق**، ص 13. [↑](#footnote-ref-59)
59. ()- **نفس المرجع**، ص 13- 14. [↑](#footnote-ref-60)
60. ()- **القاسمي علي**، الجامعة والتنمية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع، منشورات رمسيس، الرباط، 1998، ص 60. [↑](#footnote-ref-61)
61. ()- **سموك علي**، "إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الاستراتيجية في التنمية البشرية: من أجل مقاربة سوسيو اقتصادية"، دفاتر المخبر: الجامعة الجزائرية والتحديات الراهنة، منشورات مخبر "المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"، جامعة خيضر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني، بسكرة، سبتمبر 2006، ص 166. [↑](#footnote-ref-62)
62. ()- **حمانه البخاري**، تأملات في الدنيا والدين، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات السياسية والفكر بالجزائر، جامعة وهران، طبع بدار القدس العربي، الجزائر، ط1، 2012، 316. [↑](#footnote-ref-63)
63. ()- **سموك علي**، نفس المرجع، ص 166-167. [↑](#footnote-ref-64)
64. ()- **سموك علي**، نفس المرجع السابق، ص 167. [↑](#footnote-ref-65)
65. ()- **القاسمي علي**، نفس المرجع السابق، ص 64- 65. [↑](#footnote-ref-66)
66. ()- **مساك أمينة**، نفس المرجع السابق، ص 20. [↑](#footnote-ref-67)